مقدمــة :

بوسعنا القول بإن الاستعمار الأبيض في الجنوب شهد عدة عصور تاريخية من ناحية علاقته بالتحولات الاستعمارية الكبرى. فهو كان معلماً من معالم الطريق بالنسبة للاستعمار الذي واكب حركة الكشوف الجغرافية ولاحقها، وهو استعمار يقوم على السيطرة على الطرق التجارية الدولية بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية، لتتم - ليس عبر الشرق الأوسط - ولكن عبر البحار الجنوبية. وقد تعاظمت أهمية بعض النقاط الاستراتيجية نتيجة لذلك في كل من المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي، مثل مدن شرق أفريقيا وجزر غرب أفريقيا، وفي المنتصف منها -شبه جزيرة رأس الرجاء الصالح.

ثم شهد الجنوب الأفريقي بعد مائة وأربعين عاماً من حكم شركة الهند الشرقية الهولندية، صراعاً بين قطبي القمة الرئيسيين بريطانيا وفرنسا، جسمته بريطانيا لصالحها في عام ١٨٠٦، بالسيطرة على الكيب، لتبدأ تباشير الثورة الصناعية تصل إليها عن طريق بريطانيا، ولتكون هذه الثورة مصحوبة بثورة فكرية أخرى، وصلت المستوطنين البوير، تمثلت في أفكار الحرية والإخاء والمساواة النظرية الواردة عن طريق الثورة الفرنسية، وأفكار الديمقراطية والحرية الواردة عن طريق الثورة الأمريكية وحرب المستعمرات الأمريكية للتخلص من الحكم البريطاني.

ويمكن القول على هذا إن هجرة البوير سنة ١٨٣٦، من الحكم البريطاني في مستعمرة رأس الرجاء الصالح كانت هجرة الزراع من أنماط حضارية صناعية جلبها البريطانيون معهم، وكانت هذه الهجرة أيضاً مصحوبة بالأفكار الثورية الفرنسية، والبرجماتية الأمريكية. ذلك أن الطابع الاقتصادي الذي ساد منذ بدء الاستيطان حتى كشف المعادن النفيسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو طابع مختلف يقوم على الرعي والزراعة والصناعات الزراعية والحيوانية المحددة[١].

وقد تطلب هذا الطابع مزرعة واسعة المساحة من أجل الرعي وتطلب حديقة تزرع بالحبوب والأعناب، ومعامل صغيرة لعصر العنب وصنع الخمور، ومطحنة للحبوب، ومغزلاً للصوف وخبرة في علاج الماشية، وجزأ أصواف الأغنام. وتطلب الأمر - أخيراً - إزاء ضخامة مساحة المزرعة، وحجم العمل المطلوب، أن يستغل الأفريقيون في العمل في هذه الأرض[٢].

وكان معنى هذا كله أن صار النظام السياسي والوضعية الاجتماعية في خدمة هذا النمط من

السيطرة الاقتصادية البيضاء. فألزم النظام الأفريقيين بتقديم أعداد محددة من الأسر الأفريقية للسادة البيض من أصحاب المزارع، وأنزل الإفريقيين منزلاً اجتماعياً تابعاً فصاروا خدماً، بل لا يرقون إلى درجة العبد الرقيق. ولما كان عصر الرق قد انتهى فقد ابتدع البيض نظماً عصرية حديثة تنطوي على ذات الملامح من العصر الأبق السالف. فظهر نظام الدفاع الأبيض الذي أباح للمزارعين منهم اجتياح مجتمعات الأفارقة، وتحويلها إلى معازل، تُجبر أهلها على العمل في مزارع السادة، ويظلون احتياطياً للعمل، بسبب عدم كفاية هذه المعازل لحاجتهم المعيشية والاقتصادية، نتيجة لاختيارها في مواقع جدباء، بحكم سيطرة البيض على أنسب المواقع[٣].

ثم ابتدع البيض نظام تدريب الأطفال الأفارقة، الذين فقدوا عائليهم في الحروب مع البيض، وهو ما عرف باسم Aprintisi، حيث يقوم الأفريقيون الصغار على العمل في خدمة السادة البيض، وكذا شربوا روح الخشوع والانسحاق الداخلي أمامهم، حتى بدأت القوانين البيضاء تحدد للأفارقة المستخدمين أماكن المعيشة في المزرعة ومسار التحرك اليومي بين مقر العمل ومقر المبيت، والتعرف بزواجه باعتباره زواجاً غير معترف – مادام غير مسيحي، ثم تعلمه كيف يحمل تصريح المرور من المزرعة إلى سوق المدينة، وتضع له قواعد عقابية إن حاد عن مساراته هذه المحددة له[٤].

وغني عن البيان أنه في وضع اقتصادي واجتماعي كهذا لا ينتظر أن يكون النظام السياسي منفصلاً أو عادلاً سامياً، بل الأمر الوحيد المنتظر أن يكون قمة في الفصل والسيطرة العنصرية. وفي ظل نظام كهذا قد يصعب أن نذكر بدقة كيف بدأ الفصل العنصري؟ هل لأسباب سياسية؟ أم لأسباب اجتماعية؟ أم لأسباب اقتصادية؟ لكنا نجزم وبدقة أن هذه الأسباب متشابكة ومترابطة. وإذا كان أصحاب التفسير المادي والاقتصادي للتاريخ يميلون إلى أسبابهم، فإن المهتمين بالتفسير الحضاري والثقافي قد يميلون إلى أن البيض حملوا معهم نزعتهم العنصرية المقرونة بالسيطرة الاستعمارية والتسلط بمجرد الوصول إلى المنطقة، وقبل أن يستحوذوا على الأرض الأفريقية أو حتى يطؤها بأقدامهم.

وإذا كان الجنوب الأفريقي قد شهد تشرذم الاستيطان الأبيض بفعل الهجرة الكبرى إلى مجتمعات عنصرية في أورانج والترنسفال، فليس معنى هذا أن المجتمع الأول للبيض – مستعمرة الرأس – قد خلا للبريطانيين، وإنما كان نموذجاً لتعايش العنصرين البويري والبريطاني، بينما كانت الترنسفال نموذجاً لصراعاتهم[٥].

وفي مستعمرة الرأس تعايش الزراع البوير مع الصناع الإنجليز. وفي نفس الوقت ظهرت طبقة من الزراع الإنجليز الذين عملوا على الوصل بين النقيضين. فبحكم كونهم إنجليز كانوا على ولاء تام للإمبراطورية البريطانية، وبحكم كونهم زراعاً كانوا على توافق تام مع المصالح الاقتصادية للزراع البوير. ولعل هذا السبب هو الذي يبرر تولي زعيم الحزب التقدمي - أي حزب الزراع الإنجليز- المدعو جوردون سبريج للوزارة بأكثر مما تولاها غيره طوال الفترة الممتدة من أواخر السبعينيات إلى الحلقة الثانية للتسعينيات من القرن التاسع عشر[٦].

أما جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) فقد شهدت في الفترة التالية لكشف الذهب ١٨٨٦ صراعاً خطيراً بين البوير - أصحاب السيادة والسيطرة فيها- وبين البريطانيين الذين وفدوا للعمل في مناجمها، وكان هذا صراعاً أيضاً بين قيم الفلاحين وقيم الصناع، قيم أصحاب المزارع وقيم سكان المدن. إذ بينما كانت جمهورية جنوب أفريقيا مجرد دويلة زراعية رعوية، وبينما كان الرأسمالي الكبير سيسل رودس يزداد قوة في مناجم الماس في كيمبرلي، ويرتفع رصيده السياسي في مستعمرة الرأس، كانت هذه المستعمرة تمسك بدفة الأمور في جنوب أفريقيا، بحيث صارت لها الكلمة المسموعة في عالم المال والاقتصاد، واليد الطولى في عالم السياسة في المنطقة. وبدأ الرئيس الترنسفالي كروجر يلين لمقتضيات الاقتصاد، بعدما تحولت حركته الثورية ضد الحكم البريطاني لبلاده في الفترة من ١٨٧٧-١٨٨١، إلى سلطة سياسية مسئولة، لها التزامات محددة بعد اعتراف بريطانيا باستقلال الترنسفال في عام ١٨٨٤، إثر توقيع اتفاق لندن. ومن ثم صار على الرئيس بعد صراع مع الساسة البريطانيين أن يخطب ود بنك اتهاندرد البريطاني طالباً القروض، لتجاوز الأزمة الاقتصادية، وجاء الرد بالرفض[٧].

لم يجد كروجر علاجاً للأزمة الحرجة سوى الطواف بأنحاء البلاد يطلب للبيض الصبر والصمود، ثم طلب من مستعمرة الرأس البريطانية عقد اتفاق للاتحاد الجمركي وتوحيد المعاملات المالية بين البلدين، وتخفيض الرسوم الجمركية. وكانت الترنسفال هي المستفيدة من هذا بطبيعة الحال حيث كانت مستعمرة الرأس تفرض رسوماً عالية على صادرات الترنسفال ووارداتها. وقد صارت لمستعمرة الرأس اليد العليا بفضل تنظيم النقل مع مناجم الماس في كيمبرلي. وكان منطقياً أن ترفض مستعمرة الرأس الاتحاد الجمركي لأنه يعرضها لخسارة كبيرة، ولكنها لم تندم قط على شيء قدر حدسه على رفضها هذا في عام ١٨٨٥[٨].

كان سبب ندم مستعمرة الرأس أنه في العام التالي ١٨٨٦، كشف الذهب في الترنسفال

عن طريق المصادفة وحدها وفي منطقة لا يخطر على بال أحد أن يتواجد بها هذا القدر من الذهب. فقد وقعت عربة المدعو روبرت لايس Robert Lys؛ وهو إنجليزي صار مواطناً في جمهورية جنوب أفريقيا من منطقة طينية متهرئة التربة بمنطقة يسميها البوير حافة المياه البيضاء Witwatersrand، أو الإنجليزية: Ridge of white water، وحاول روبرت إخراج عربته بوضع الأحجار تحتها. وأبهره لون هذه الأحجار، فعرضها على جيولوجي ألماني يدعى د. كارل موتش Karl Mauch، فأكد احتواءها على الذهب. وحمل الرجل الأحجار إلى جنرال جوبرت القائد العام، ولكنه طالب بإخفاء الخبر لأنه سيجعل البلاد تسبح في الدماء، وبإبلاغ الرئيس كروجر أحس كأن كارثة أو لعنة حلت بالبلاد. وقال إن كل حجر يؤخذ من أرضنا سيوزن بأنهار الدم تتدفق وأن آلاف من خيرة رجالنا سيموتون دفاعاً عن هذه البلاد ضد طلاب الحجر الأصفر[٩].

وجاء العاملون والرأسماليون من كيمبرلي حيث مناجم الماس إلى الراند حيث مناجم الذهب للاستطلاع، وسرعان ما بدأوا العمل في استخراج الذهب. وهكذا كانت تنمية ذهب الراند الترنسفالي أسرع من تنمية ماس كيمبرلي في مستعمرة الرأس، حيث كان الأمر لا يتطلب سوى انتقال الشركات من كيمبرلي إلى الراند بينما كانت مناجم الماس بحاجة إلى تمويل خارجي من أوروبا وبريطانيا خاصة.

أعلنت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أن المناطق التي اكتشف فيها الذهب هي حقول عامة تخص الدولة، وتخضع لقوانين التعدين فيها. وكانت المشكلة الكبرى هي النقل الذي كان يتم بعربات تجرها الثيران، ولكن الرأسماليين لم يقفوا عاجزين. ولم تكن مناجم ذهب الراند تناسب الفقراء والمحظوظين كما حدث في كيمبرلي، وإنما تطلب منذ البداية رأس مال كبير. ومن ناحية أخرى لم يكن البوير رجال تعدين أو صناعة، بل كانوا رعاة ومزارعين. ونتيجة لهذا بدأ العمل يتركز في أيدي أوروبيين وافدين من خارج الجمهورية. وكانوا يقومون بالإشراف على أعداد كبيرة من العمال الأفارقة، جاءوا سائرين على أقدامهم من أجل قليل من المال لأسرهم، أو لأجل شراء بندقية. وبدأت تظهر نتيجة لتجمع هؤلاء البيض وأولئك السود مدينة جوهانسبرج الكبيرة. وجاء البوير لبيع منتجاتهم الزراعية. وهكذا تحددت الخطوط منذ البداية بين رجال الصناعة البريطانيين أساساً وبين البوير الذين يمدونهم بالمنتجات الزراعية وصار كلا الطرفين خاضعاً لحكومة كروجر[١٠].

ومن المهم تركيز أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي أدخلها كشف الذهب إلى منطقة الجنوب الأفريقي ومجتمعاتها الزراعية.

أولاً- الآثار الاقتصادية لكشف الذهب:

تركزت الآثار والنتائج الاقتصادية لكشف الذهب في جملة أمور يمكن أن نحددها فيما يلي:

١- الطلب على العمال:

كانت مناجم الذهب بحاجة إلى أعداد كبيرة من العمال الذين قامت على أكتافهم أكبر صناعات تعدين الذهب في العالم. ونتيجة لهذا حدث جذب خطير للعمالة الزراعية الأفريقية من أنحاء جنوب أفريقيا، بل ومن وسطها، متجاهلين بذلك الحدود السياسية بين الوحدات السياسية البيضاء، فجاء العمال من موزمبيق، ومن ناتال، وباموتولاند، ومن مستعمرة الرأس، ومن بتشوانالاند، وسوازيلاند، وزولولاند، وكانت المجتمعات الأفريقية شبه المستقلة مثل الزولو والسوازي تقدمان أعداداً لا بأس بها للمناجم، ولكن الجزء الأكبر من العمال جاء من موزمبيق ومستعمرة الرأس[١١].

وقد تكونت عدة شركات أوروبية للإمداد بالعمال. وكان لهذه الشركات وكلاء في المعازل الوطنية والوحدات الأوروبية المختلفة تتولى التعاقد مع الزعماء الأفارقة لتوفير أعداد متزايدة من العمال الذين كانت الحاجة إليهم مستمدة. ومن هذه الشركات جمعية ويتواترزراند للعمال الوطنيين Association Recruiting Corporation Witwatersrand Native Labour Ltd ونقابة الإمداد بالمال الوطنيين المحدودة[١٢].

وكانت هذه الشركات تقدم الإغراءات للعمال حتى يقبلوا توقيع العقود معها، وقدمت بالفعل ضماناً لحد أدنى من الأجور للعمال الأفارقة، ولكنها لم تحمهم من الاستغلال البشع الذي استنزف طاقاتهم في المناجم، ولا من أخطار الإصابة، بل والموت تحت الأنقاض في كثير من الأحيان دون تعويض لذويهم[١٣].

وكان عمل الأفارقة يتلخص في القيام بالأعمال الشاقة غير الفنية التي تتطلب تحمل أعباء العمل بالكامل، ومجابهة الأخطار المحدقة بهم، وذلك دون أمل في الارتقاء بالعامل الأفريقي إلى العمل المهني الفني.

أما العمل الذي تطلب مهارة أو خبرة فنية وتقنية، فقد عهد به إلى العمال البيض الذين جاءوا من أنحاء جنوب أفريقيا ولا سيما من مناجم كيمبرلي ومستعمرة الرأس، ومن كل صوب وحدب من

أوروبا وبخاصة من بريطانيا، وقد شكل العمال البريطانيون الغالبية العظمى من العمال البيض. وقد أشعر هذا كروجر بالخوف الشديد لأنه سيكون مدعاة للتدخل البريطاني في جمهوريته مرة أخرى، وكان موقع جوهانسبرج مناسباً للعمال البيض، حيث ترتفع عن سطح البحر نحو ستة آلاف قدم، وصيفها لطيف، وشتاؤها بارد[١٤].

وقد أدى التمايز الحادث بين طبيعة عمل كل من الأفريقي والأبيض، من حيث عمل الأول كعمالة غير ماهرة، وعمل الثاني كعمالة ماهرة، إلى نقل التفرقة العنصرية بصورة فورية إلى المناجم. ومهما تقدم الإفريقي في عمله فإنه لم يكن ليرقى إلى مستوى العمل الماهر الذي يشغله الأبيض، ولا إلى مستوى الأجر المرتفع الذي يتقاضاه الأبيض ، وفي ظل هذا الموقع كان يجري عقاب العمال السود جسدياً بالضرب والجلد متى أذنبوا أو خالفوا التعليمات. ومن ناحية أخرى لم يكن الأبيض الذي لا يتقن عمله عرضة للتحويل إلى عمل يتولاه الأسود مطلقاً. وهكذا صارت الأوضاع العنصرية في المناجم شبيهة بالأوضاع العنصرية في المزارع. وهكذا تساوي البريطانيون في المناجم مع البوير في المزارع في هذا الاتجاه العنصري الجائر نحو العمال الأفارقة[١٥].

وتجدر الملاحظة هنا أن اشتداد الطلب على العمال الأفارقة في المناجم، وقيام الشركات بالتعاقد مع أعداد كبيرة منهم، أدى إلى نقص العمالة الأفريقية المطلوبة في المزارع البيضاء، وعرض بعض المزارعين البيض لخسائر مالية كبيرة، بل وللإفلاس في بعض الأحوال، مما اضطرهم إلى بيع مزارعهم والتحول للعمل في المناجم، وقد أصبح الصراع بين أصحاب المناجم وبين أصحاب المزارع حول السيطرة على أسواق العمالة السوداء سمة مميزة للتاريخ الاقتصادي لجنوب أفريقيا منذ كشف ثرواتها المعدنية، بل إن هذا الصراع تحكم في كثير من الصراعات السياسية وأجل اتحاد جنوب أفريقيا البيضاء طويلاً[١٦].

٢- تمويل تنمية المناجم:

لم يكن لدى البوير الأموال اللازمة لتمويل تنمية مناجم الذهب في جوهانسبرج، والأهم من هذا أنهم لم يكن لديهم الخبرة التعدينية للإشراف على هذه العملية بأنفسهم، ولا حتى الرغبة في التورط في مشاكلها. ومن هنا أصر معظم البوير أن يبقوا كآبائهم زراعاً ورعاة. ومن هنا أيضاً تركوا مجال استثمار المناجم للرأسماليين القادمين من كيمبرلي، ومن وراء البحار، وتركوا مجال العمل غير المدرب للعمال الأفارقة[١٧].

وهكذا بدأت الثورة الصناعية في الترنسفال على أسس مخالفة للثورة الصناعية في بريطانيا مثلاً، فهي لم تكن نتيجة التطور الداخلي التدريجي للبوير، وإنما كانت وليدة نشاط خارج الجمهورية. وقد حاول البوير عزل أنفسهم عن النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية داخل بلادهم، فاستمروا يحيون حياتهم الزراعية الرتيبة، ويقيسون الثراء بعدد رؤوس الماشية، لا بالأموال المدخرة أو المستثمرة في البنوك. ومن ثم نظروا شزراً لقوم جاءوا بصخب المدينة وطباع وتقاليد المجتمعات الصناعية المتحررة[١٨].

جاءت أغلب الشركات من كيمبرلي لتفاجأ بأن مناجم ذهب الراند ليست مناجم تصلح للشركات الصغيرة. فإن الحفر كان شاقاً في أول الأمر، على الرغم من أنه يصبح سهلاً تحت سطح الأرض بأعماق كبيرة. وبدأت الشركات تتحد فيما بينها، ثم تبحث عن ممول أوروبي يدعم نشاطها، ثم صارت تتحد في مجموعات احتكارية ضخمة، انضمت إلى غرفة المناجم التي صار عليها أن تبحث مصالح صناعة التعدين ونظمها وضرائبها وصحة العمال والإمداد بهم[١٩].

وندلل على مدى ضخامة المناجم وخسارة الشركات الصغرى بالرجوع إلى إحصاء يذكر أنه من بين مائة وثلاث وثمانين شركة عملت في مناجم الراند في عام ١٨٩٣، لم تحقق مائة وأربع منها أرباحاً تذكر. وتركزت السيطرة على المناجم في أيدي مجموعة من الشركات المحتكرة القوية، كانت مجموعة احتكارية من ست شركات تتحكم في ثلاثة وخمسين منجماً، منها ثلاثة وأربعون في الترنسفال، وعشرة في الدولة الحرة، يعمل بها خمسون ألف عامل أوروبي، وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف عامل أفريقي، وتنتج ذهباً قيمته أكثر من مائتي جنيه سنوياً[٢٠].

وهكذا أصبح الذهب يدر للترنسفال دخلاً ضخماً، وصارت جوهانسبرج أكبر مدينة لتعدين الذهب في العالم. ولكن الترنسفال -التي صارت أغنى الدول في جنوب أفريقيا - لم تكن تساهم في تمويل الذهب إلا بالنذر اليسير، وتركت للبنوك الخارجية - لاسيما البريطانية منها- هذا المجال فابتلعته تماماً أو كادت، وانحصرت مهمة الحكومة الترنسفالية في إصدار التشريعات للصناعة الوليدة وجني تراخيص التعدين والأموال[٢١].

كان قانون تعدين الذهب في الترنسفال هو أكثر القوانين التعدينية تحرراً في العالم، ويرجع هذا إلى الطبيعة الزراعية للبوير وعدم رغبتهم في التورط فيما لا يفهمونه من أمور هذه الصناعة[٢٢].

ومن هنا لم يكن هناك قيود على حق التعدين في الأرض المملوكة للأفراد. ولكن في عام

١٨٨٥، صدر قانون ينص على أن يؤول حق التعدين واستخراج المعادن إلى الدولة، ولم يكن معنى هذا ملكية الحكومة للأرض ولكن معناه تولي الحكومة مسئولية حقوق التعدين حتى ينفذ المعدن، فتعود كل حقوق المالك في أرضه إليه ، ونظير هذا يتقاضى المالك إيجاراً يعادل عشر القيمة الإيجارية للمنجم خلال فترة استخراج المعدن منه. وللمالك أيضاً حق الحصول على عدد معين من المناجم في أرضه ونسبه معينة من المنجم له حق التصرف فيها. وفيما عدا ذلك تمارس الدولة حق منح المناجم للشركات وإصدار تراخيص التعدين لها. وكانت الحكومة تستند إلى مبدأ المحافظة على النظام في المناجم وتأخذ نصيباً من أموال التراخيص. وتعطي للمالك نصيباً آخر على سبيل التعويض(٢٣).

وقد نص قانون الذهب The Gold Law، على أن تدفع شركات التعدين أموال التراخيص شهرياً عن كل منجم، وتحدد أموال التراخيص من قبل الدولة بالاشتراك مع المالك. ومع أن هذه التراخيص تسمى بالتراخيص الشهرية، فإنها كانت تدفع ربع سنوية أو نصف سنوية في واقع الأمر، وكانت تدفع مقدماً. وقد نص القانون على أنه إذا تجاهلت الشركات دفع أموال التراخيص أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ وجوب الدفع، فإن للدولة أن تصادر المنجم، ولها حق التصرف فيه وتأجيره لآخرين بعد ذلك. وصدرت قوانين أخرى لتنظيم مرور الوطنيين الأفارقة للعمل بمناجم الراند وتحريم الخمر عليهم، وعقاب من يقومون بسرقة الذهب منهم، ولكن تنفيذ القانون والالتزام به لم يكن شيئاً ذا بال في الترنسفال. فلم تنجح الحكومة في منع سرقة الذهب، مثلما نجح رودس في منع سرقة الماس. ومع هذا أطلقت يد الشرطة الترنسفالية لتعامل الأفارقة بما يضمن استمرار العمل في المناجم، وذلك بالتحكم في منح تصاريح مرور للتحرك من مكان إلى مكان، وإلا تعرضوا للسجن والعقاب والعمل الجبري(٢٤).

وكانت سياسة منح الامتيازات التي تنتهجها الحكومة في الترنسفال تمثل استنزافاً للرأسماليين، وبخاصة امتياز احتكار الديناميت الذي كان وجوده مصيرياً لصناعة التعدين، والذي نتج عن احتكاره مضاعفة سعره. وكان تدخل البوير في مجال الديناميت بعيداً عن الناحية الفنية في استخدامه. والتي تولاها فنيون أوروبيون كانوا في الغالب بريطانيين، ولم ترد مشاركة الحكومة في العمل على الإشراف العام عن طريق مندوبين تعدينيين تعينهم في المناطق المختلفة(٢٥).

وقد سارع الرأسماليون في كيمبرلي باستثمار أموالهم في الراند، وكان ضرورياً للمناجم إزاء نفر الترنسفاليين. ولم يعق عدم وجود السكك الحديدية، واستمرار النقل بعربات تجرها الثيران، الرأسماليين من العمل إزاء إمكانيات المناجم الكبيرة. وجاء سيسل رودس إلى الراند وكون شركة

حقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة في ١٨٨٧، برأسمال قدره ١٢٥ ألف جنيه. وبنجاحه في ضم بعض الشركات غير اسمها في ١٨٩٢، إلى الشركة المتحدة لحقول ذهب جنوب أفريقيا المحدودة Consolidated gold Fields of South Africa، برأسمال قدره مليون وربع مليون جنيه. وسرعان ما صارت أكبر مصادر الربح بالنسبة لرودس، ففاقت مثيلتها في حقول الماس، ولكنه وقع رودس الاحتكاري في الذهب كلن أقل منه في الماس(٢٦).

وقد صمم الرئيس كروجر والفولكسراد على مراقبة أقطاب صناعة التعدين، خاصة وقد أصبحت هذه الصناعة تدر للدولة أكبر نصيب من دخلها، فلقد أصبح دخل الترنسفال، التي كانت مفلسة يزيد على مليون ونصف مليون جنيه سنوياً. وفي ١٨٩٦، أصبح الذهب يشكل ٩٠٪ من صادرات الترنسفال. ويرجع إلى المنقبين في هذه المناجم الفضل في تنمية الترنسفال في الحياة العامة وفي السكك الحديدية. وقد تمكن الرأسماليون من السيطرة على أمور الصناعة حتى أعلن بعضهم إن قانون الذهب في أيدينا، ما دمنا نملك الأموال التي نسير بها الأمور لصالحنا كما لا يحدث في أي بلد آخر. وعلى يد هؤلاء الرأسماليين، وسبب تساهل قانون الذهب الترنسفالي، تقدمت صناعة الذهب حتى صارت واحدة من أضخم مشاريع استثمار الأموال في أواخر القرن التاسع عشر حتى صارت الجمهورية منتج الذهب الرئيسي في العالم(٢٧).

وبتكوين غرفة المناجم Chamber of Mines، بدأت في مواجهة مشاكل التعدين، وأصبحت لسان حال رجال الصناعة، خاصة وقد ضمت كل شركة تعدينية ذات بال(٢٨).

٣- التجارة مع منطقة المناجم والصراع من أجلها:

إذا كان كشف الذهب قد أدى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى جمهورية جنوب أفريقيا وحول جوهانسبرج إلى قلعة صناعية بريطانية في وسط زراعي بويري، وربط منطقة جنوب أفريقيا بشبكة سكة حديدية ضخمة مترابطة تجمع بين مستعمرتي ناتال والرأس البريطانيين وبين جمهوريتي الترنسفال والأورنج البويريتين وبين مستعمرة موزمبيق البرتغالية، فضلا عن القبائل الوطنية التي مرت هذه الخطوط عبرها - إذا كان هذا كله قد حدث وعاد الترابط إلى منطقة الجنوب الأفريقي التي مزقها الاستيطان الأبيض - فإن التناقض في المصالح بين الوحدات السياسية الأوروبية جلب إلى المنطقة مزيد من الانقسام والصراع(٢٩).

أصبحت جميع خطوط السكك الحديدية في المنطقة تصب في جوهانسبرج وبريتوريا من ورائها، وأصبح للرئيس كروجر القابع في مدينة بريتوريا الهادئة حق الاختيار وسلطة المحاباة

الإضرار. وقد اختار كروجر أن يبتعد عن مستعمرتي بريطانيا في الرأس وفي ناتال وما يمثلانه من نفوذ إنجليزي يكرهه. واتجه كروجر إلى حيث مصلحته الحقيقية، إلى موزمبيق حيث أقصر الخطوط إلى المناجم، ولكنه آثر أيضاً أن يحابي مستعمرة ناتال نكاية في مستعمرة الرأس وتفريقاً بينهما، وتحجيماً لرئيس وزراء مستعمرة رأس الرجاء الصالح الذي يعلم كروجر مدى طموحه ومطامعه في بلاده[٣٠].

وقد ترتب على هذا الوضع أن قام تكتل اقتصادي بين الترنسفال وناتال وموزمبيق ضد دولة أورانج الحرة ومستعمرة الرأس، أو بمعنى آخر اتحد الشمال الشرقي ضد الجنوب الغربي في منطقة الجنوب الأفريقي. وكانت هذه المحالفة الاقتصادية تتناقض مع المحور السياسي الذي يجمع بين دولتي أورانج والترنسفال البويريتين من جهة، ضد مستعمرتي الرأس وناتال البريطانيتين من جهة ثانية[٣١].

وبدأ كروجر في ذات الوقعة بمنح الامتياز لاستيراد المواد الغذائية لمواطنين بوير لمنافسة المواد الغذائية المستوردة من مستعمرة الرأس، وقام بخفض الرسوم الجمركية على هذه الواردات بشكل أضر بمستعمرة الرأس وقام بتخفيض رسوم النقل على المواد الغذائية التي ينقلها المزارعون البوير إلى منطقة المناجم[٣٢].

إزاء هذا كله لم تجد مستعمرة الرأس التي تولى سيسل رودس رئاسة وزارتها بعد هذا الوقت بالتحالف مع جان هوفماير زعيم حزب الرابطة الأفريكانرية إلا أن تخفض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الراند من مستعمرة الرأس رغبة منها باستمرار الاحتفاظ بتجارة الراند. فردت الشركة الهولندية في الترنسفال بمضاعفة الرسوم الجمركية ورسوم النقل ثلاث مرات على السلع الواردة من مستعمرة الرأس ، وذلك في المسافة بين جسور نهر الفال وأسواق جوهانسبرج ، وهي حوالي واحد وخمسين ميلاً. وبهذا صارت الشركة الهولندية تتحكم في تجارة الراند تماماً[٣٣].

قرر سيسل رودس عدم الإذعان لكروجر والشركة الهولندية ، فقام بتنظيم نقل صادرات مستعمرة الرأس إلى المناجم الترنسفالية على عربات تجرها الثيران في مسافة الواحد وخمسين ميلاً بين نهر الفال وجوهانسبرج، وذلك لتجنب دفع رسوم النقل المرتفعة على السكك الحديدية. فأمر الرئيس كروجر في ٢٨ أغسطس ١٨٩٥ ، بإغلاق المعابر والجسور على نهر الفال لمنع دخول تجارة مستعمرة الرأس. واعترضت دولة الأورنج الحرة مع مستعمرة الرأس على هذا الإجراء ، وحذر رودس كروجر بأن تصرفه مخالف لاتفاقية لندن، فأجل إغلاق المعابر حتى نوفمبر ١٨٩٥ ، ولكن

رودس تبين صعوبة الاستمرار في استخدام الثيران في النقل خلال فترة الشتاء، بسبب أحوال الطرق السيئة. وقد خسرت مستعمرة الرأس بعد ذلك تجارة الراند وتحول الجزء الأكبر منها إلى موزمبيق وناتال[٣٤].

ولم يستسلم رودس لهزيمته وهزيمة مستعمرة الرأس الاقتصادية أمام كروجر والترنسفال، وقرر القيام بمغامرة سياسية ضد كروجر لاستعادة سيطرة مستعمرة الرأس على اقتصاديات جنوب أفريقيا، ومن ثم دبر لغارة جيمسون على الترنسفال، والتي أدت إلى تهيئة المناخ العام لحرب البوير[٣٥].

ثانياً- الآثار الاجتماعية لكشف الذهب:

أدى كشف الذهب في منطقة الراند بالترنسفال حيث جوهانسبرج المدينة الذهبية إلى نتائج خطيرة على الصعيد الاقتصادي، فقد أنهى حياة الهدوء والرتابة في المنطقة وربطها بالبيوت المالية الأوروبية، ولا سيما البريطانية منها، وأعاد إلى الجنوب الأفريقي وحدته التي مزقها الاستيطان الأبيض، وربطها بشبكة السكك الحديدية من جديد، وأتاح للأفريقي أن ينتقل بين أنحائها مثلما كان يفعل من قبل حين كان راعياً حراً طليقاً، وإن كان انتقاله هذه المرة في ظل قيود عنصرية، وغير مصحوب برؤوس الماشية، ولا يحمل الرماح والسهام، بل يسعى وراء النقود ويحلم بحمل بندقية[٣٦].

وكان لكشف الذهب وما ترتب عليه من آثار انعكاس قوى على الصعيد الاجتماعي. وذلك أمر طبيعي تماماً، فإن البنية الاقتصادية لأي مجتمع شديدة التأثير على أوضاع هذا المجتمع، وتوزيع الثورة والسلطة بين فئاته وعناصره وطبقاته، وهو التوزيع الذي يظهر في النهاية في نظام الحكم على قمة الهرم السياسي، ويظهر في العلاقات بين الأفراد عند سفح الهرم الاجتماعي. وقد تبدت الآثار الاجتماعية لكشف الذهب في عدة مسائل، وكان أهمها هذه المفارقة التي حدثت بين الزراع البوير والصناع البريطانيين داخل جمهورية جنوب أفريقيا بصفة خاصة، وفي كل المجتمعات البيضاء في جنوب أفريقيا بصفة عامة، ثم التحول في حياة القبيلة الأفريقية، واهتزاز سلطة الزعماء، وتغير نمط الشخصية الأفريقية، وأخيراً ظهور الطبقة العاملة الأفريقية، بفعل معاناة الأفارقة تحت ضغط العمل في المناجم بغض النظر عن اختلافهم القبلي[٣٧].

على أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الآثار الاجتماعية لكشف الذهب، إلا أننا نركز

فيما يلي على الآثار ذات العمق والانعكاس على الأحداث التاريخية وأوضاع المجتمعات في جنوب أفريقيا. ومن هنا كان اختيارنا لثلاثة تأثيرات اجتماعية كبيرة لكشف الذهب دون غيرها من التأثيرات الأقل أهمية.

١- الانفصال الاجتماعي بين الزراع والصناع:

كانت جمهورية جنوب أفريقيا قبل كشف الذهب دولة تعتمد كلياً على نشاط اقتصادي واحد هو الرعي والزراعة، بحيث كان نصيب الصناعة -المحدودة والصغيرة- من إجمالي الدخل القومي لا تكاد تذكر. وكان اعتماد البيض على الزراعة والرعي شبيهاً غلى حد كبير باعتماد السود عليهما في مجالات كثيرة، لا سيما الحاجة إلى أراض شاسعة، وبساطة الأدوات والمعدات الزراعية، وعدم قيام زراعة علمية، وعدم وجود صناعات زراعية حديثة(٣٨).

وقد جاء كشف الذهب في عام ١٨٨٦، ليجعل منطقة الراند في جنوب جمهورية جنوب أفريقيا تموج بأعداد ضخمة من العمال الوافدين من مختلف أرجاء القارة الأوروبية وبخاصة من بريطانيا. ومن هنا ومع استمرار البوير في الترنسفال في امتهان نفس الحرفة الزراعية، ومع تمويل التنمية في المناجم على أيدي رجال المال الأوروبيين ولاسيما البريطانيين. ظهر التمايز واضحاً بين البوير الزراع وبين عمال جوهانسبرج الصناع. وكان التمايز مدعوماً بتمايز قومي(٣٩).

ولم يقبل البوير أن ينتقلوا إلى المناجم للعمل بها أو لاستثمار أموالهم بها. وكذلك كان تصرف الحكومة مشابهاً لتصرف رعاياها، فهي دولة زراعية لا خبرة لها بمسائل التعدين، ولذا فقد اقتصر دورها على جباية الضرائب على المناجم وجمع أموال تراخيص التعدين ومراقبة مراعاة العمال الوافدين للعمل في المناجم للنظام الحاكم وإقرار الأمن وفرض النظام في المدينة، وفض المنازعات بين العمال وملاك المناجم ومستأجريها(٤٠).

وقد ترتب على هذا الوضع عدم تأثير الكشف المعدني الكبير على حياة البوير الاجتماعية بشكل انقلابي، كالذي صحب الثورة الصناعية في أوروبا وبخاصة في بريطانيا. واستمر البوير يحيون كما كانوا يحيون قبل كشف الذهب، بل وكما كان أجدادهم يحيون في مزارع ومراع ضخمة شاسعة تقوم حياتهم فيها على زراعة بعض المحاصيل للاكتفاء الذاتي في الحبوب والخضر والفاكهة وتربية الماشية لبيع اللحوم والجلود والأصواف(٤١).

وهكذا بدت حياة العمال الوافدين إلى الجمهورية للعمل في مناجم الذهب غريبة ومتناقضة مع

حياة البوير، وقد انعكس هذا في الاسم الذي أطلقه البوير على العمال البيض الأجانب، وهو الغرباء، أو الأجانب الوافدين من خارج أرض الجمهورية أو الأوتلاندرز Utilanders, Outlanders، كانت حياة البوير هي حياة المزارعين المنعزلين الرتيبة. بينما كانت حياة الأوتلاندرز هي حياة الصناع سريعة الإيقاع(٤٢).

وقد ساعد انعزال البوير بعيداً عن الحياة الصناعية في جوهانسبرج على استمرار نظرتهم العنصرية، بل وتقويتها ومدها بدم جديد. فقد كانت هذه النظرة العنصرية وثيقة الصلة بمسائل اللون والعقيدة. إنها تعتمد على المفارقة بين لون البشرة الأبيض للأوروبيين المسيحيين ولون البشرة الأسود للأفارقة الوثنيين، ولكنها الآن صارت وثيقة الصلة بالأسس التي قامت عليها الهجرة الكبرى من حيث أن البوير شعب الله المختار الذي يحيا وفق الأنماط الحياتية الواردة في العهد القديم. وأن الإنجليز هم عبدة الأوثان والحجر الأصفر المنحلين عن العقيدة الحقة. وهكذا أصل البوير نظرتهم الاجتماعية للصناع البريطانيين بإطار اقتبسوه من الكتب المقدسة، واشتد تقوقع البوير بعد ذلك في داخل هذا الإطار العنصري في مواجهة كل محاولة للنفاذ إلى داخل مجتمعهم العنصري الانعزالي(٤٣).

وأما عن الرئيس بول كروجر فهو يمثل بصدق البوير في كل شيء، فقد عاش حياة جمهورية جنوب أفريقيا مهاجراً وراعياً وصياداً ومحارباً للوطنيين، وكارهاً لكل الأجانب وعنصريًا حتى تجاه البيض غير الأفريكانريين متزمتاً منكراً للحقائق العلمية التي اعتقد بأنها مخالفة للتوراة. وأما عن المرأة البويرية فنموذجها المثالي هو السيدة جميلة الوجه. طويلة الشعر، كاملة الحياء والأدب، تهتم بزوجها وتساعده، وتشرف على العمل في حديقة المنزل وعلى بيع اللبن ومنتجاته الأخرى، مثلما كانت تفعل زوجة الرئيس كروجر قبل توليه الرئاسة وبعدها.

هكذا إذا أدت الحياة الاقتصادية للبوير كشعب يحترف الزراعة والرعي إلى انعكاسات خطيرة على فكر هذا الشعب فاتسم بالعزلة والعصبية والعنصرية. وكان هذا الوضع مناقضاً في الغالب لحياة الأوتلاندرز، العمال في المدن المزدحمة، لاسيما جوهانسبرج ، وعلينا الآن أن ننظر في انعكاس هذا عليهم وأثره في علاقاتهم مع البوير.

وهكذا اجتمع البوير في أنحاء جمهورية جنوب أفريقيا، بحياتهم الريفية الرتيبة وقيمهم الدينية وعقيدتهم العنصرية في كفة في مجابهة الأوتلاندرز بحياتهم الصناعية وتحللهم الخلقي

وثرائهم المادي وتكدسهم الكبير في مدينة واحدة في كفة أخرى. وعندما واتت هذا الانفصال الاجتماعي بين البوير الأوتلاندرز الفرصة عم الجانبين صراع سياسي. وكان هذا الصراع بين البوير الزراع وبين الإنجليز الصناع محتملاً إذا ما أثاره أدنى مثير.

بيد أنه يلزم أن نوضح أخيراً أن الخلاف بين الطرفين البويري والبريطاني لم يكن ليمتد إلى حد تعاون أحد الطرفين مع الأفارقة، فقد كان كلاهما يستغل الأفارقة أبشع استغلال ويبني ثراءه وحياته كلها على هذا الاستغلال.

٢- التحول في حياة القبيلة الأفريقية والإنسان الأفريقي:

عمل الاستيطان الأبيض على تحطيم القوة العسكرية للقبائل الأفريقية، مع الإبقاء على السلطة الاسمية للزعماء، حتى يسهل التحكم في القبائل من خلالهم. وقد جاء كشف الذهب ليضيف إلى الهزة التي تعرضت لها القبيلة الأفريقية والسلطة السياسية للزعماء أبعاد جديدة[٤٤].

كانت شدة الطلب على العمال الأفارقة وتنظيم أصحاب المناجم لعمليات نقل العمال من مختلف أنحاء الجنوب الأفريقي إلى جوهانسبرج أثر كبير في إحداث تحول اجتماعي خطير في المنطقة كلها، فقد خرج العمال الأفارقة من ديارهم متجهين صوب المناجم، يحدوهم أمل العودة منها بعد ادخار بعض المال، بما يسمح بشراء بندقية لمقاومة توسع المستوطنين البيض في أرضه. ولكن الأمور لم تسر كما يشتهي العامل الأفريقي. فقد وضعت العقبات بينه وبين الحصول على الأسلحة النارية، وكان خروجه من قبيلة بداية تحول اجتماعي في غير صالحه ساهم هو فيه. ذلك أن العمال -الأفارقة أنقصوا القوى العاملة الزراعية في معازل قبائلهم شبه المستقلة. وأهم من هذا أنهم أنقصوا القوة الضاربة والحشود العسكرية للقبائل الأفريقية، فصار من السهل إرغام البقية الباقية على الانطباع للحكم الاستيطاني الأبيض في كل الوحدات السياسية الأوربية في جنوب أفريقيا[٤٥].

ومن ناحية أخرى فإن الأفريقي الذي كان يعاني في المزارع على أيدي المستوطنين البيض الذي اعتبره أحد مصادر الثروة الطبيعية في البلاد، كان مقدراً عليه أيضاً أن يعاني الأمرين على أيدي رجال التعدين البيض الذين عهد إليهم بأمر السيطرة على هذه الأعداد الضخمة من العمال الأفارقة بالإرهاب والعنف، من أجل استمرار تسخيرهم لتستمر مكاسب وأرباح أقطاب التعدين الفاحشة[٤٦].

والأخطر من هذا وذاك أن الأفريقي عندما عاد إلى قبيلته وقد ادخر بعض المال، واشترى بندقية، أصبح مرهوب الجانب، ومبشراً بحضارة جديدة كل الجدة على قبيلته. ولقد واتته الفرصة ليلم ببعض عادات البيض في الزى والمأكل والمشرب والتدخين، وليحيط ببعض المعارف البسيطة عن أوضاع الدول في المنطقة والعالم، وصار بوسعه أن يتحدث اللغة الإنجليزية. وبهذا وغيره صار العامل الأفريقي نفسه وسيلة الاستيطان الأبيض لتحطيم قيم وتقاليد القبيلة الأفريقية والتماسك القبلي، وصارت له مصلحة في استمرار الاتصال بالبيض، وهو أمر كان يتجنبه من قبل. وصار العامل الأفريقي يناطح الزعيم الأفريقي وزعماء البطون سلطتهم، مثلما يفعل المستوطنون والمبشرون والجنود والتجار والزراع البيض تماماً. ولم يجد الأفريقي أن من الضروري تقديم الولاء لسيده القديم الزعيم الأفريقي بعدما تعلم الخضوع للسيد الجديد في المناجم، وبعدما صار يتمتع بأشياء لم يكن يتمتع بها سوى الزعيم، بل ربما لا يتمتع بها بعض الزعماء(٤٧).

وهكذا وقعت القبيلة الأفريقية داخل نطاق المصالح الاقتصادية المتشابكة التي أوجدها الاستيطان الأبيض في جوهانسبرج ومناجمها. وعلى الرغم من المكاسب الثقافية والمادية العاجلة التي حصل عليها العامل الأفريقي، فإنه بعد قليل اكتشف أنه صار مكبلاً بقيود جديدة تضاف إلى القيود التي عانى منها في المراعي والحقل. لقد صار انتقاله مقيداً بتصريح مرور، وصار مضطراً أن يمضي ثلاث سنوات كاملة في المناجم دون أن يرى أبناءه وزوجته، وذلك طبقاً لعقد دفع إلى أن يدمغه بخاتمه. وصار راتبه يتناقص تدريجياً مرة بفعل التخفيض، ومرة بفعل التضخم، ومرة بفعل ابتزاز المستوطنين، ومرة بفعل الارتباط الذي كبله له مجموعة من أصحاب الخمارات البيض التي يهرع إليها بعد العمل(٤٨).

وهكذا صار العمال الأفارقة في المناجم والمصانع يعيشون داخل معزل عمالي كبير يتعرضون فيه لعنف وضغط على معنوياتهم، ولا يقل عما يتعرض له أقرانهم في المزارع. ولتوفير العمل في المناجم تعرض الأفارقة لأبشع صنوف الإذلال والاضطهاد. فقد كانت السلطات توجه لهم في المزارع تهماً باطلة، وتقضي المحاكم بسجنهم، ثم يفرج عنهم بشرط العمل فترة السجن بالمناجم. وهكذا وفرت شركات سيسل رودس وبارني بارناتو، أموالاً طائلة كان مقرراً أن تدفعها أجوراً للعمال. وشيدت الحضارة الأوربية على أكتاف الأفارقة الضامرة معالم ومدناً، وافتتحت بنوكاً ومدارس ومستشفيات(٤٩).

وكما كان العمال الأفارقة يفرون من مزارع البوير برؤوس الماشية كانوا يفرون من المناجم بقطع الماس والذهب. وكانت الحكومة تسن القانون إثر القانون لمقاومة هذا، فضلاً عن إجراءات أصحاب

المناجم والتي كان ترهق آلاف العمال في عمليات التفتيش المستمرة يومياً. وطبقت على العمال الأفارقة في المناجم نفس القوانين التي طبقت على أقرانهم في المزارع مثل قوانين المرور، وألزمتهم بضرورة الحصول على تصريح من رب العمل بالمرور من منطقة إلى أخرى، وبضرورة حمل شارة هذا السيد الأبيض. وتعرض العمال الأفارقة للعقاب البدني والجلد سواء في المزارع البويرية أو المناجم البريطانية. ولم تكن هذه العقوبة تطبق إلا على السود فقط، وكانت تطبق على أيدي رجال الشرطة وأرباب العمل أيضاً، دون محاكمة. أما الأفارقة في السجون فقد كان أعداد كبيرة منهم تموت نتيجة الإهمال وسوء التغذية والمرض والعمل الإجباري الشاق. ومن بين ثلاثة وستين سجيناً أفريقيا في أحد السجون مات واحد وثلاثون في فترة ثمانية عشر شهراً. وكانت النساء أيضاً يتعرضن للجلد والعقاب البدني(٥٠).

وفي المناجم تعلم الأفريقي احترام أسماء كبار الرأسماليين على الرغم من أنهم كانوا رمزاً لأبغض ما يكره، وهو الاستغلال المباشر القائم على العنصرية الرعناء. ويصف المهندس الأمريكي جون هايزهاموند H. Hammond، صديق رودس الصدوق العمال الأفارقة بأنهم بعد معاقبتهم جلداً يأتون لأسيادهم ليشكروهم «مثلما يفعل الكلب حين يعاقبه صاحبه»، وكثيراً ما يسقط بعضهم إعياء نتيجة العقاب. وهكذا وإلى هذا الحد هان الأفريقي على أخيه الأبيض الذي أخضع كل شيء على الأرض الأفريقية لسيطرته(٥١).

وختاماً فإن ضغط العمل في المناجم واستمرار الطلب على الأفارقة أدى إلى زيارة، الضغط على الأفارقة في المزارع، فقد صار على أفارقة المعازل أن يلبوا حاجة البوير إلى عملهم على حساب ترك الأرض الأفريقية في مواسم العمل دون زراعة أو دون حصاد محاصيلها، أو الاعتماد فقط على عمل النساء والصبي فيها. وخلاصة هذا كله أن الأفريقي الذي كان في معزله يعتبر نفسه مقاتلاً وحامياً لقبيلته صار مجرد عامل مطحون سواء في المزرعة أو في المناجم، وصار لا يعترف بسلطة الزعيم كسلطة مطلقة، كما كان يفعل من قبل، وصار أخيراً أحد التروس في آلة الرأسمالية العنصرية البغيضة في جنوب أفريقيا.

هذا وينبغي أن نتعرف أيضاً على ظروف حياة الأفريقي في معزله، حتى تكتمل صورته لدينا، بعد أن استعرضنا حياته في المدينة وفي المناجم ومواضع الإقامة والحانات والبارات، وما يتعرض له من استغلال وابتزاز واحتقار.

وإذا كانت معاملة البريطانيين والأوتلاندرز في المناجم للأفارقة على النحو السيئ الذي

وصفنا. فماذا عن حياة الأفارقة في المزارع البويرية في ظل حكم الجمهورية؟ لقد تركزت إدارة الشئون الوطنية في الجمهورية على نحو ما استعرضنا في كتابنا نظام الحكم في أيدي المشرف العام على الأفارقة ومندوبي الشئون الوطنية Bantered Commissioners، والفلدكورنتا. وفضلاً عن هؤلاء الموظفين كان من حق أي بويري أن ينفذ القانون على الأفارقة سواء كانوا يعيشون في مزرعته هو أو في المعازل المخصصة للقبائل.

وقد حرمت الحكومة في جمهورية جنوب أفريقيا شأن الحكومات البيضاء في كل الوحدات السياسية والأوربية حرمت على الأفارقة امتلاك الأسلحة النارية وملكية الخيل والعربات، منعتهم من السفر دون تصريح مرور، وحرمت عليهم عقد تحالفات فيما بينهم، وفرضت عليهم ضريبة العمل، وحرم عليهم شرب الخمور إلا بإذن سادتهم.

وكان يمنح للمخلصين من الزعماء مزايا معينة كصرف المرتبات ومنح حقوق المواطنة والإعفاء من ضريبة العمل التي يجبر فيها الأفريقي على العمل فترات محددة في العام في مزارع البيض. وكان منح حقوق المواطنة للأفريقي لا يعني تشريفه، بل تكليفه بالخدمة مع قادة الجمهورية أوقات الحرب.

وكان الأفارقة خارج المعازل الأفريقية يرتبطون بعقود عمل مع أصحاب المزارع البوير. أما التجارة مع الوطنيين فكانت تتم عن طريق المقايضة، وكان الأفريقي فيها مغلوباً بطبيعة الحال.

وكان العمل في المزرعة تنظمه عدة أشكال منها السخرة، وفرض قانون بتخصيص خمس أسر أفريقية لكل مزرعة بويرية، ونظام التدريب. وكان نظام التدريب يعني جمع الصبية الذي لا عائل لهم - نتيجة قتل ذويهم في الغارات على القبائل، لكي يتم تدريبهم حتى سن الحادية والعشرين عاماً. وكان معنى هذا تسخيرهم للعمل دون أن يتعلموا شيئاً أو يتدربوا على شيء، اللهم إلا الخدمة والانحناء للسيد الأبي. وكان بعض البوير يعلمون الأفارقة أحياناً الديانة المسيحية والقراءة والكتابة. ولكن هذا كان أمراً محدوداً بحكم انشغال البوير بمسائل الرعي والماشية والزراعة وعدم وجود وقت فراغ لمسائل التعليم، فضلاً عن عدم الرغبة في التعليم ذاته.

كانت السخرة تمارس تحت اسم ضريبة العمل التي تفرض على من لا يستطيع دفع ضريبة الأكواخ أو ضريبة الرؤوس أو ضريبة الماشية، وكان معنى هذا في النهاية أن الأفريقي صار عبداً رقيقاً في كل شيء عدا الاسم فقط.

وقد كانت للبوير نظرية تقول بأن المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها القبائل الأفريقية تشجعها على شن الحرب واجدة في أرضها ميداناً للكر والفر ومن ثم فإن الضرورة تقتضي نزع أغلب هذه الأرض لتقليل نزعة سكانها للحرية ولإرغامهم على العمل لدى البيض ليحلوا مشكلة نقص العمالة البيضاء. وقد أدى كشف الذهب إلى اشتداد حاجة البوير إلى العمالة الأفريقية لزيادة إنتاج المزارع البيضاء للتصدير إلى مدينة جوهانسبرج التي اشتد الطلب فيها على المواد الغذائية بحكم تزايد أعداد سكانها(٥٢).

وكانت نظرية البوير أيضاً أن يقيم الأفارقة في معازلهم وأن يحيوا حياتهم وفق نظمهم دون تدخل في شئونهم، حتى يرقوا إلى مستوى الحضارة الأوربية فيمكن عندئذ السماح لهم بالمشاركة في حياة المجتمع ككل. وهذه النظرية هي تطوير لنظرية المبشر البريطاني الشهير جون فيليب الذي رأى أن عزل الأفارقة ضروري لحمايتهم من البوير(٥٣).

واشترط البوير على الأفارقة في المعازل أن يقدموا الضرائب المطلوبة منهم سواء للعمل وللرؤوس وأن لا يخرجوا من العمل المحدد لهم إلا بإذن، وأن لا يتخذوا أي تجاه عدواني تجاه المستوطنين. ولما كان المعزل الذي خصص للقبيلة يقع في منطقة جرداء قاحلة وبعيدة عن مصادر المياه، فقد كان الأفارقة مضطرين إلى الثورة ضد الحكم البويري. وكانت نتيجة الثورة دائماً هي تراجع الأفارقة وهزيمتهم(٥٤).

وقد كان هذا الوضع القائم على العزل العنصري سبباً لتكريس السيطرة الاقتصادية البويرية على مقدرات الأغلبية الأفريقية. وقد بلغ النظام العنصري ذروته حيث نصت المادة التاسعة الشهيرة من الدستور الترنسفالي على عدم المساواة بين البيض والسود لا في الحكم وأمور الدولة فحسب، بل في الدين وأمور الكنيسة أيضاً(٥٥).

وانطلاقاً من هذه السلسلة من المظالم لم تعترف الترنسفال بقانونية زواج الأفارقة طبقاً لتقاليدهم القبلية، واعتبر الزواج القبلي زواجاً وثنياً. وفي نفس الوقت لم تسمح التشريعات الترنسفالية للأفارقة بالزواج طبقاً للقانون الروماني - الهولندي، وبهذا لم يكن هناك قانون في الجمهورية يسمح للأفارقة بالزواج الشرعي، إلى أن سمح لهم بالزواج وفقاً للقانون المدني طبقاً لقانون صدر في عام ١٨٩٧(٥٦).

وهكذا تلاقت السياسة العنصرية في المناجم مع السياسة العنصرية في المزارع، على أبشع استغلال تعرض له البشر في العصر الحديث، ويكفي أن نورد هنا مقالة للرئيس الترنسفالي كروجر

يذكر فيها «إن السياسة الوطنية بالنسبة للبوير ليست مسألة عقيدة فقط، بل هي مسألة سياسية أيضاً لجنوب أفريقي مكان يصلح لحضارة واحدة فقط هي حضارة الرجل الأبيض وحيثما وجد عدد من الرجال البيض يسيطرون على عدة آلاف من السود فإن مسألة السيادة تصبح ضرورية، وعلى السود أن يتعلموا كيف يطيعون، وأن يحترموا سلطة حكومتنا». وعلى هذا فقد حكم على أحد الأفارقة بالسجن لمدة عشرين يوماً وغرامة خمس جنيهات لأنه تحدث عن الرئيس «بطريقة غير لائقة» عندما قال العم بول PAUL كما يناديه البوير.

أما ما ذكره الرئيس بأن السياسة الوطنية مسألة عقيدة أولاً ، فهذا لأنه والبوير رأوا أن الوطنيين حاميون ، وبما أن الرب -تعالى- لعن أولاد حام -على ما يقولون- في التوراة- فإن المساواة بين البيض والسود أمر مناقض لقوانين الرب، وعلى هذا فعلى البوير أن يحافظوا على العلاقة المناسبة بين البيض والسود. وفي ظل هذه العقيدة برر البوير استغلالهم الاقتصادي بظلال من الكتب المقدسة حسبوها تبيح للإنسان استغلال وتسخير الإنسان[٥٧].

٣- نشأة الطبقة العاملة الأفريقية:

ترتب على قدوم الأفارقة من كل حدب وصوب في جنوب أفريقيا، ومن كافة قبائلها للعمل في المناجم في منطقة الراند، أن اجتمعت أعداد ضخمة منهم لأول مرة في مكان واحد. وكان الأفارقة عندما التقوا لأول مرة ينظر بعضهم لبعض نظرات ملؤها الشك والريبة، خاصة وقد كان التفاهم بين أبناء كل قبيلة والرجل الأبيض أيسر من تفاهم الأفارقة فيما بينهم بسبب اختلاف لغاتهم وتعددها اختلاف عاداتهم وتقاليدهم ، ومن ثم فكثيراً ما كانوا يتشاجرون بالعصي[٥٨].

بيد أن اضطرار الأفارقة في المناجم إلى تعلم اللغة الإنجليزية للتفاهم مع البيض، وجلهم بريطانيون، جعل التفاهم بين الأفارقة متاحاً، وقد جاء اجتماعهم، في ظل ضغوط العمل في المناجم وسوء معاملة البيض لهم، ليجمع بينهم ويوحد اختلافاتهم، وينبههم إلى حقيقة وحيدة هي أنهم جميعاً، مهما اختلفوا لغة وتقاليد وعادات، في الهم سواء.

وسرعان ما أدرك الأفارقة أنهم جميعاً طبقة واحدة في مواجهة طبقة واحدة أخرى. إنهم طبقة عاملة سوداء تخضع لاستغلال طبقة واحدة بيضاء، وليس من العسير أن نفهم قول بعض المؤرخين بأن جنوب أفريقيا هي أرض الصراع الطبقي المثالي ، حيث العمال السود الأفارقة المعدمون يمثلون البروليتاريا أحسن تمثيل، وحيث الرأسماليون البيض الأوربيون المتخمون من الثراء يمثلون أبشع أنواع الاستغلال الطبقي والإمبريالي والاستعماري. لكن الأقرب إلى الصواب أن الأفارقة يحاربون

حرباً إنسانية فريدة ضد بقايا نظام الرق الحديث لتحرير الإنسان، بما في ذلك البيض أنفسهم.

وهكذا كان من السهل على الأفارقة أن يلتقوا لأول مرة في المناجم متحدين، ضد نظم عنصرية تسيطر على الجنوب الأفريقي. ومن ثم كانت نشأة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا أمراً ميسوراً بعد أعوام قليلة من العمل في المناجم، وهو ما لم يكن متاحاً لو استمر الأفارقة للعمل في المزارع فقط.

وقد أسفر هذا - في ظل سلطة اتحاد جنوب أفريقيا ١٩١٠ - ١٩٦١، ثم في ظل سلطة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية ١٩٦١ - ١٩٩٣، ولأول مرة، عن توحيد سلطة إدارة الموارد الاقتصادية- بما فيها العمالة الأفريقية -وفق سلطة موحدة عنصرية الطابع، تملك القرار الاجتماعي والاقتصادي منفردة. على أنه صارت هناك، ولأول مرة أيضاً، قوة أفريقية موحدة تقاوم الهيمنة العنصرية، وتستهدف التحرر من القهر والسيطرة البيضاء. وهذا ما سنعرض له في الفصل التالي.